نحو الـ Import control: الغاية تبرّر الوسيلة

ماهر سلامة

في السنوات العشر الأخيرة بلغ المعدّل السنوي للعجز في الميزان التجاري نحو ١٦,٧ مليار دولار. الاستيراد المفرط هو المصدر الأساسي للعجز، وهو كان محفّزاً بنمط استهلاكي مدعوم بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ويستنزف دولارات النظام المالي (المصارف، مصرف لبنان). انهار هذا النمط بعدما تقلّص تدفق الدولارات من الخارج لأسباب سياسية واقتصادية. عندها ظهرت فجوة كبيرة بين موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية. لذا، السيطرة على الانهيار، تعني السيطرة على الاستيراد. انهيار سعر الصرف يؤدي إلى هذه الغاية، إنما بشكل غير منظّم وغير فاعل. ربما تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير منظمة تُسمى تقييد استيراد السلع أو الـImport Control.

فرضيات لخفض استيراد السلع الاساسية وغير الاساسية

(الأرقام بمليارات الدولارات)	السيناريو الاساس	سيناريو أ	سيناريو ب	سيناريو ج
السلع الأساسية	5.7	5.41	5.13	4.84
نسبة التخفيض		5%	10%	15%
السلع غير الأساسية	4.8	3.84	2.88	2.4
نسبة التخفيض		20%	40%	50%
حجم الواردات الإجمالي	11	9.25	8.01	7.24
حجم الصادرات الإجمالي	4	4	4	4
الميزان التجاري	-7	-5.25	-4.01	-3.24
نسبة التراجع في عجز في الميزان التجاري		-25%	-43%	-54%

تقييد استيراد السلع يتم بوسائل متعدّدة. الطريقة السائدة حالياً في لبنان، تكمن في ترك مفاعيل الأزمة تتحكّم بالأمر. هي طريقة وحشية لا تميّز بين الحاجات الأساسية للمقيمين، وبين حاجات الفئات الأكثر ثراء. بمعنى آخر، تُرك سعر صرف الليرة ينهار ليأكل القدرة الشرائية للأجور وتنخفض معها القدرة على استهلاك السلع. هكذا تقلّصت فاتورة الاستيراد إلى النصف مقابل ارتفاع سعر صرف الليرة تجاه الدولار بأكثر من ٨ مرات.

في الواقع، يمكن اللجوء إلى وسائل تنظيمية هادفة، مثل تقييد دخول السلع الكمالية أو تلك التي لها بديل مصنّع محلياً. هذا الأمر مهم من أجل وقف نزف دولارات مصرف لبنان على سلع لا حاجة فعلية إليها. وبحسب المركز الاستشاري للدراسات يمكن القيام بهذه العملية بشكل أكثر فاعلية يوفّر أكثر من ٣ مليارات دولار.

الـ Import Control يعني تحكّم الدولة بواحد من ثلاثة مسارات: قيمة السلع الواردة، حجم السلع الواردة، نوع السلع الواردة؛

-يمكن زيادة الرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى على قيم السلع المستوردة أو على بعض الأصناف. إجراء كهذا، يرفع أسعار مبيعات السلع التي خضعت لزيادة الرسوم، في السوق المحليّة بسبب ارتفاع كلفة استيرادها. تلقائياً سينخفض الطلب عليها، ويتقلّص استيرادها.

-يمكن ربط استيراد السلع بإجازات استيراد تصدر عن الوزارات المعنية على أساس «كوتا» مخصصة للسلع المنويّ تقييد استيرادها. بهذه الطريقة تتحكم الإدارة الرسمية بناءً على أهداف محدّدة بحجم الاستيراد من خلال تحديد هوية المستورد وكمية السلع المستوردة.

-يمكن منع استيراد سلع معينة باعتبار أنها سلع غير أساسية ولا حاجة إليها فتمنع استيرادها لمدّة زمنية معينة، مثلما فعلت الحكومة السورية في شهر آذار الماضي عندما أوقفت استيراد الهواتف المحمولة حتى إشعار آخر.

فرضيات لخفض استيراد السلع غير الاساسية

(الأرقام بمليارات الدولارات)	السيناريو الاساس	سيناريو أ	سيناريو ب	سيناريو ج
السلع الأساسية	5.7	5.7	5.7	5.7
السلع غير الأساسية	4.8	3.84	2.88	2.4
نسبة التخفيض		%20	%40	%50
حجم الواردات الإجمالي	11	9.54	8.58	8.1
حجم الصادرات الإجمالي	4	4	4	4
الميزان التجاري	-7	-5.54	-4.58	-4.1
نسبة التراجع في عجز في الميزان التجاري		-21%	-35%	-41%

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

عملياً، انخفض الاستيراد بفعل الأزمة. فبعد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، ارتفعت أسعار السلع المستوردة باستثناء السلع التي اعتبرتها الحكومة أساسية ودعمتها بدولارات مصرف لبنان على سعر يُراوح بين ١٥٠٠ و ٣٩٠٠ ليرة للدولار. وبذلك تقلّص العجز في الميزان التجاري في عام ٢٠٢٠ إلى ٦,٣٨ مليارات دولار مقارنة مع معدل سنوي بقيمة ١٦,٧ مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة. لكنّ هذا العجز، بحسب المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، يمكن خفضه أكثر، إذا ما ضبطت الدولة حجم الاستيراد.

يطرح المركز الاستشاري خطّتين لضبط عملية الاستيراد هما:

–الخطّة الأولى: ضبط حجم السلع غير الأساسية المستوردة. تفترض هذه الخطة خفض استيراد السلع غير الأساسية عبر ثلاثة سيناريوات (٢٠% و ٤٠% و ٥٠%) في مقابل ثبات حجم استيراد السلع الأخرى وحجم التصدير. وتظهر نتائج هذه الخطة أنه يمكن خفض العجز في الميزان التجاري بما يُراوح بين ٢١% و ٤١%. ففي السيناريو الأول ينخفض العجز من ٦,٣٨ مليارات دولار إلى ٥,٥٤ مليارات دولار، وفي الثاني ينخفض إلى ٤,٥٨ مليارات دولار، أما في الثالث فينخفض إلى ٤,١ مليارات دولار.